تمهيد

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية، وإحدى الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياساتها التنموية، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في إستراتيجيات التنمية الشاملة، وبالتالي تزايدت عناية البلدان بتنميتة وتطويره، ففي ظل التقلبات الاقتصادية والأزمات التي مر بها العالم استطاعت أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاديات الوطنية، من خلال دورها الفعال في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج وتنويعه ومساهمتها في تحقيق تنمية شاملة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي صنعت من الو م أ قاطرة الاقتصاد العالمي وهي التي جعلت اليابان الدولة الصناعية الرائدة، وهي التي كسبت لألمانيا تلك المكانة التصديرية المتميزة وساعدتها على استعادة بناء اقتصادها بعد ح ع II، وهي التي مكنت دولا صغيرة مثل النمور الآسوية من المنافسة والتفوق على الكثير من الدول العملاقة في تصدير العديد من السلع والخدمات.

لكن في الوقت الراهن أصبح المحيط يفرض على هذه المؤسسات مفهوما جديدا هو المؤسسة المواطنة من خلال المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية، من أجل تحقيق تنمية مستدامة تحقق مصالح الأجيال الحالية آخذة بعين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية، لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

- **المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي في الجزائر؛**
- **المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي التنمية المستدامة؛**
- **المبحث الثالث: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة.**

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي في الجزائر

بالرغم من وجود اتفاق حول الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، إلا أنه يوجد اختلاف بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع في ما يتعلق بتعريفها أنواعها وخصائصها، هذا ما يترتب عنه صعوبة أمام الدارسين لهذا الموضوع.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تباينت الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات وذلك يرجع إلى اختلاف الأوضاع السائدة في كل بلد من حيث مرحلة التنمية التي يمر بها والمشكلات التي تواجهه والتكنولوجيا المستخدمة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من الخصائص.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف المختصون حول إيجاد تعريف موحد لها رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار سواء من طرف الباحثين أو الدول؛ وفي ما يلي بعض تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: جاء تعريف الو م أ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1953 والذي ينص على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على حجم المبيعات وعدد العاملين.

جدول رقم (1-1) : تعريف الو م أ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة	مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي
مؤسسات التجارة بالجملة	مبيعاتها السنوية من5 إلى 15 مليون دولار أمريكي
المؤسسات الصناعية	عدد العمال فيها 250 عامل أو أقل

المصدر: لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** سالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994، ص: 11.

2. تعريف الإتحاد الأوروبي: يعرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي توظف أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز40 مليون أورو ومجموع الميزانية لا يتجاوز 27

مليون أورو[1]، والتي تحترم خاصية الاستقلالية وتظم المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها 25%[2].

3. تعريف دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة، حيث قام الباحثان بروش وهيمنز BRUCH et HIEMENZ بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف مبين كمايلي:

جدول رقم (1-2): تعريف دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من 1 إلى 9 عمال	**مؤسسات عائلية حرفية**
من 10 إلى 49 عامل	**مؤسسات صغيرة**
من 50 إلى 99 عامل	**مؤسسات متوسطة**
من 100 عامل فأكثر	**مؤسسات كبيرة**

المصدر : صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر،1953، ص: 12.

4. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في الجزائر، وبالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 4من هذا القانون، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنت ميثاق بولون "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 2000، فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:

- تشغل من عامل 1 إلى 250 عامل؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

[1] Natacha Gandran, **System de diffusion d'une formation pour encourager les pme-pmi à améliorer leurs performances environnementales,** Thèse présentée pour obtenir le grade de docteur, Lyon-France, 2004, p27.

[2] Michel Capron, **RSE et développement durable en PME**, 1er édition, groupe de Boeck, Bruxelles, 2012, p 40.

Commission européenne DG Entreprises et Industrie, **Priorité PME: L'Europe c'est bon pour les PME, les PME c'est bon pour l'Europe**

Anwar Islam**, Micro entreprise et développement durable: Théorie et perspective, Séminaire sur la promotion et le financement des micro-entreprises**, INSTITUT ISLAMIQUE DE RECHERCHES ET DE FORMATION, BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT, Première Edition, 1997, P29

ويمكن التعبير عن هذا التعريف كمايلي:

جدول رقم (1-3): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون و 2 مليار دج	بين ى100 و500 مليون دج

المصدر: نادية قويقح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص :193.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من العناصر منها ما يمثل نقطة قوة ومنها ما هو نقطة ضعف بالنسبة لها؛ تتمثل هذه الخصائص في[1]:

- **صغر الحجم:** مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية او لدولية في ظل العولمة والتفتح الإقتصادي العالمي؛
- **سهولة الإنشاء والتنفيذ:** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض تكاليف رأس المال المطلوب نسبيا لإنشائها[2].
- **الاستقلالية في الإدارة:** عادة ما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يكون المالك هو المسير، وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها[3].
- **المقاولة من الباطن:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لدعم المؤسسات الكبرى وتمثل المقاولة من الباطن نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسسة كبرى ومؤسسات أقل حجما، تقوم هذه الأخيرة بتوفير مستلزمات معينة كمنتجات محددة أو أيدي عاملة.

---

[1]. إرجع إلى: فايز صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص67. : بالإضافة إلى نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص: 85. وكذلك عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء،2001، ص:8. ومحمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص: 168.

[2] إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، **التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الندوة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2003، ص4.

[3] المرجع نفسه.

❖ **الفعالية والكفاءة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفاعلية أعلى مما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تصل إليه، وتتحقق هذه الخاصية لأسباب عديدة منها[1]:

- التركيز في أدارة الأعمال والموارد ذات القيمة وتحقيق عوائد سريعة وعالية؛
- القدرة على الانجاز والأداء في وقت قصير نسبيا؛ الإحساس السريع بحركة السوق والإلمام المباشر من قبل الإدارة بالمتغيرات وتوجهات المنافسين وأنشطتهم مما يسمح بسرعة التكيف وتعديل أوضاع المؤسسة؛
- وضوح تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة على صيانة استثماراتهم، مما يجعلهم يبدون اهتماما مباشرا بما يحقق النجاح والتفوق.

❖ **القابلية للتجديد والابتكار:** إن التجديد والابتكار في المنتجات وأساليب التوزيع وأساليب العمل هي من أهم سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

❖ **المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المختلفة؛ كقدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل وسهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.....الخ، وذلك بما يتوافق والتغييرات الحاصلة، وهذا يعني استجابتها لتلك التغيرات بسرعة ومرونة عالية مما يمكنها من تجاوز التهديدات والأزمات[3].

[1] موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة ولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2014 ، ص13.

[2] علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشات الصغيرة**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص22.

[3] مرمي مراد، **أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة –شركة CHIALI Profiplast بسطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 2010، ص71.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم العراقيل التي تواجهها

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاكل التي تواجهها من خلال فرعين:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وهي تمثل جزءا كبيرا من القطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية.

وتكمن أهميتها في النقاط التالية[1]:

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول خاصة الدول حديثة التصنيع.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات العابرة للحدود وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية البالغة.
- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فظلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني خاصة في البلدان النامية.
- توفير وسائل الدفع الخارجي من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.
- تعظيم الاستفادة من الخدمات المحلية.
- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية السكانية وتثبيت السكان لكونها تتمتع بالمرونة في التوطين.
- استخدام التكنولوجيات المحلية في الكثير من الأحيان.
- المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وخاصة بالمواد الأولية عن طريق ما يعرف بالمناولة.
- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لان العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى[2].

---

[1] محمد راتول، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –الدروس المستفادة-**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي17-18 أفريل2006، الجزائر، ص173.

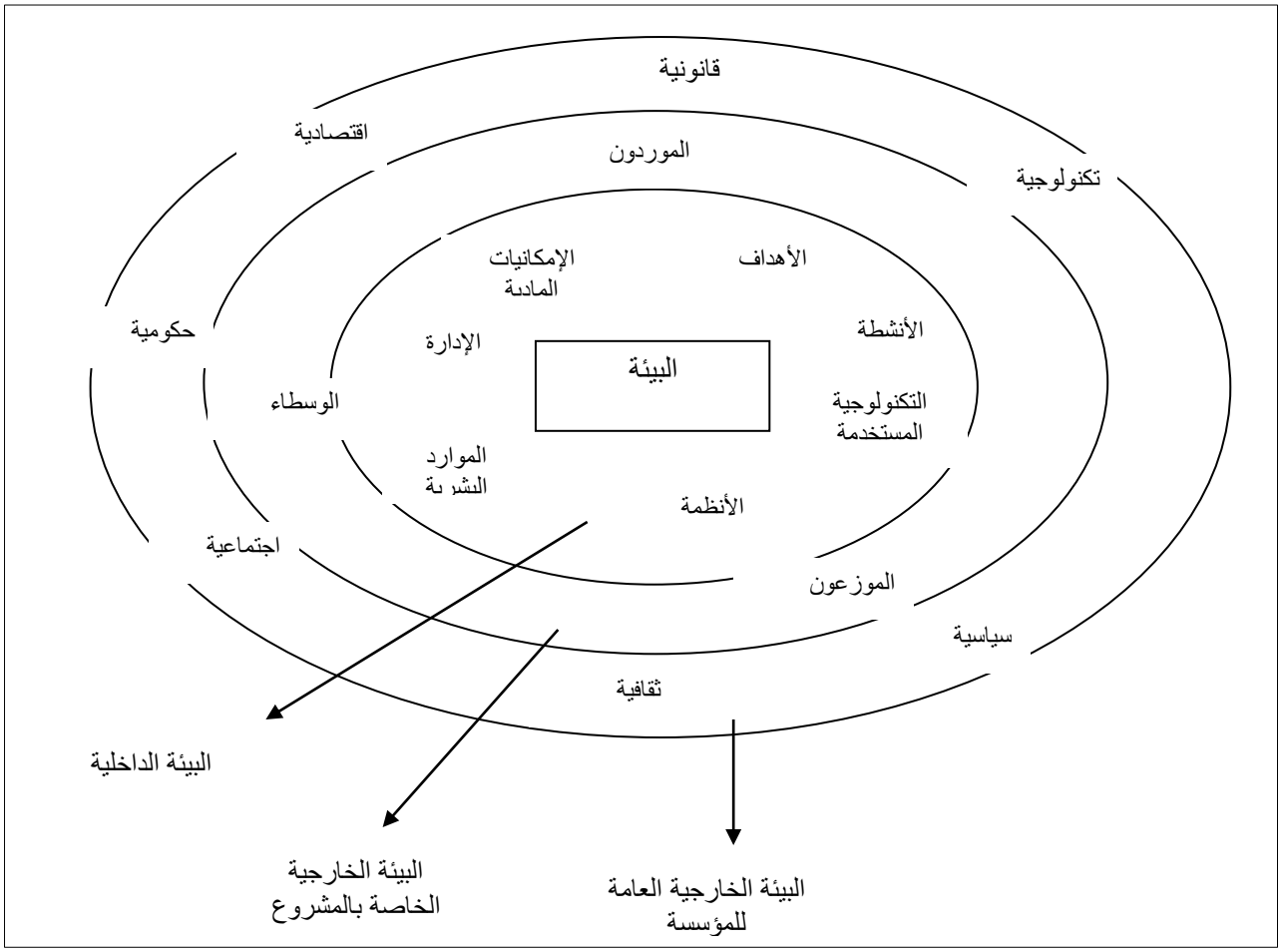
[2] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص35.

الفرع الثاني: أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا أنه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوق، بل تحد من إمكانية انطلاق هذا النوع من المؤسسات وتختلف هذه المشكلات من حيث مصادرها ومن حيث شدتها وخطورتها أو مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها.

وقد مكن تصنيف المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية والخاصة بكل مؤسسة) والبيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات) كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1-1) : الظروف الداخلية والخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: جميلة ميرزا المحاري، **العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي :الإشكاليات وآفاق التنمية، 18-22يناير2004، مصر.

أولا: مشاكل في البيئة الداخلية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل كثيرة نابعة من داخل المؤسسة في حد ذاتها ونذكر في ما يلي البعض منها:

1. قصور مصادر التمويل الداخلي: يشكل التمويل أكبر العقبات التي تحول دون تنمية هذه المؤسسات، ويكمن جوهر المشكلة، في كون التمويل يتم عند تأسيس المؤسسة عن طريق المستثمرين أنفسهم من دخولهم الذاتية وقد يستكمل في غالب الأحيان عن طريق الأقارب والأصدقاء، والحقيقة أن هذا النوع من التمويل غالبا ما يكون غير كاف، وستظل مشكلة التمويل قائمة طالما أن المصادر الرسمية المتمثلة في البنوك تعزف عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم القروض المطلوبة[1].

2. المشاكل التنظيمية والإدارية: في كثير من الدول يسود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وهي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة أي عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات والمهام وغياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المنشاة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة؛ وعليه، يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة[2].

3. مشكل العمالة: تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة، فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لـ:

- عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية؛
- تفضيل العمالة المدربة العمل في المنشآت الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى[3].

---

[1] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر(2005-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012 ،ص36-37.

[2] فرحي محمد، صالحي سلمى، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17و18 أفريل2006، الجزائر، ص744.

[3] برودي نعيمة، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17و18 أفريل2006، الجزائر، ص121.

4. المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا: لعل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنولوجي يحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من دخول أسواق جديدة. فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل فيها يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات في مجال التكنولوجيا نجد: مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير[1].

ثانيا: مشاكل في البيئة الخارجية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل كثيرة نابعة من محيطها الخارجي، تتمثل هذه المشاكل في ما يلي:

1. المشاكل التسويقية: تتمثل المشاكل التسويقية في:

نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما، وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة، وشدتها بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى من ناحية، والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى؛ نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى[2].

2. المشاكل السياسية: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول التي عانت ولا زالت من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا غير قابل للتطبيق واقعيا، حيث هناك ضعف في برامج توجيه المؤسسات أو مساعدتها ماليا أو فنيا[3].

3. المشاكل الضريبية: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المؤسسات الصغيرة

---

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص86.

[2] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،،الجزائر، 2005،ص32.

[3] شوقي جباري، **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 2010-2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد محمد بوقرة، بومرداس، 18-19 ماي 2011.

والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، ومن جانب أخر فهي كذلك مشكلة لنظام الضرائب في حد ذاته، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المؤسسات مما يضيق عمل جهاز الضرائب[1].

4. مشكل العقار الصناعي: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة، بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته، ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم يقع على عاتق المستثمر مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله لهذا الغرض[2].

المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد بدأت الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي في إصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على دور المؤسسات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد مكنت الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به ويساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية وذلك لما حققه في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها الجغرافي

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يوضح الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010 الى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2013)

جدول رقم(1-4): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة(2010-نهاية السداسي الأول لسنة 2013):

السنوات	2010	2011	2012	2013 (س1)
المؤسسات الخاصة	618515	658 737	711 275	747387
نسبة التطور		%06.50	%07.98 *%08.28	
المؤسسات العمومية	557	572	557	547
نسبة التطور		%02.96	- 02.62 ** -02.50	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la pme, n° : -20-22-23.2013.

[1] مدخل خالد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] المرجع نفسه.

*نسبة التطور خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقارنة بنسبة السداسي الأول لسنة 2012.

** نسبة التطور خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقارنة بنسبة السداسي الأول لسنة 2012.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نمو مستمر خلال الفترة 2010- 2012، بنسبة تقدر ب7.24%، كما أن نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012 هي 08.28%.

فالظاهرة الملحوظة هي التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وخاصة بعد تحرير الاقتصاد وخوصصة المؤسسات العمومية ووضع الدولة لهياكل دعم المؤسسات الصغير ولكن رغم ذلك إلى أن عدد المؤسسات لم يصل إلى الأعداد المسطرة ولم يغطي الجهد المبذول في هذا المجال، ولم يصل حتى إلى مستوى الدول المجاورة والتي تمتلك إمكانيات أقل من الجزائر، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت تحولا في طبيعتها القانونية –من عمومية إلى خاصة- مما أدى إلى تراجع تعدادها.

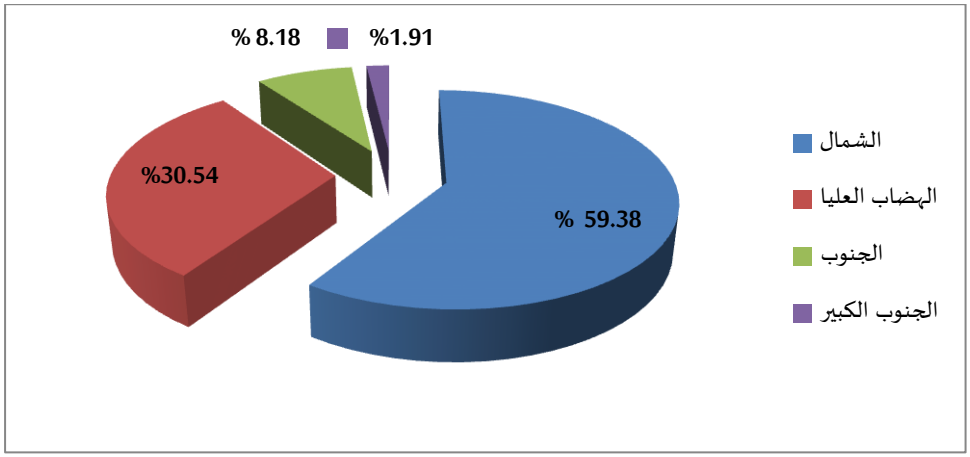
ثانيا: التوزيع الجغرافي الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم:(1-5): التوزيع الجغرافي الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الترتيب	الجهة الجغرافية	س1 2013	النسبة %
1	الشمال	262 423	59.38
2	الهضاب العليا	134 960	30.54
3	الجنوب	36 131	8.18
4	الجنوب الكبير	8 450	1.91
المجموع الكلي		441 964	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la pme, n° 22,2012, édition avril2013, op.cit, p18.

شكل رقم:(1-2): التوزيع الجغرافي الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن التوزع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير متوازن إقليميا بسبب الطابع الجغرافي للبلاد واختلاف توزع الثروات الطبيعية وتوفر الهياكل القاعدية والبنى التحتية من طرق وموانئ وخدمات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنلاحظ أن أغلبها يتمركز في الشمال من البلاد بنسبة 59,38 % كما ان الإحصائيات تشير إلى أن الم ص م أغلبها يتمركز في 12 ولاية بنسبة تفوق 52% متمثلة في الولايات الشمالية والولايات الداخلية؛ وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختلاف في التنمية وتوزع الثروة، لذلك لابد من إعادة النظر في توزع الم ص م ومحاولة إيجاد آليات من شأنها إحداث توازن وتوزّع منطقي وشبه متوازن لها في باقي الأقاليم الأمر الذي من شأنه إحداث تنمية إقليمية ومكانية متوازنة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تظهر الإحصائيات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص.

جدول رقم(1-6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2011) الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاع	2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	827.53	15.02	923.34	15.23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	4681.68	84.98	5137.46	84.77
المجموع	**5509.21**	**100**	**6060.8**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la pme, n°: 22

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تفوق 84.77% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في حين أن نسبة مساهمة القطاع العام لا تتعدى 15.23%. وذلك خلال الفترة 2010-2011. الأمر الذي يمكن تفسيره بالثقل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص ولكن تبقى هذه المساهمة ضعيفة جدا فالاقتصاد الجزائري

مازال اقتصاد ريعي يعتمد فقط على عوائد المحروقات، فمساهمة الم ص م تكاد تكون ضئيلة جدا إذا ما قارناها مع حصيلة الناتج الداخلي الخام داخل قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة والأكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة، والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر حسب الإحصائيات الرسمية:

جدول رقم (1-7): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل خلال الفترة (2010-إلى نهاية السداسي الأول لسنة 2013)

السنوات	اجمالي عدد المشغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة الم ص م في التشغيل %
2010	10812000	577030	48656	1625686	15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	16.18
السداسي الأول 2013	11964000	1869363	46132	1915495	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la pme, n° : -20-22-23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل تطورت بحوالي 611000 منصب بين 2010 و 2012 وهذه الزيادة استمرت حتى سنة 2013 حيث بعدما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في 2012 أصبح 11964000 في نهاية السداسي الأول لسنة 2013.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة كبيرة في تعداد مناصب العمل حيث ارتفع بين 2010و 2012 بحوالي 1223712 منصب عمل وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عرفت تراجعا في مستويات التشغيل بحوالي 1281 منصب عمل خلال نفس الفترة وهذا راجع إلى عمليات الخوصصة والتنازل التي شهدتها المؤسسات العمومية الجزائرية.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تعزيز الصادرات

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة ب2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2.18 مليار دولار أمريكي كما يوضحه بالجدول التالي:

الجدول رقم(1-8): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2010-2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

	البيـــــــــــــان	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1619	2149	2187
	نسبة التغير		32.73	1.76
	المساهمة في الصادرات الكلية %	2.86	2.93	2.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Enterprise et de la promotion de l'investissement, Bulletins d'information statistique de la pme, n° : -20-22-23

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خلال الفترة (2010-2012) لم تتعدى 2.96% مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على تصدير المحروقات وعليه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مساهمتها مازالت ضعيفة جدا مما يستوجب بذل جهود أكبر للنهوض بهذا القطاع والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات من خلال عمليات التأهيل في مجال التصدير والتسويق والتعريف بالمنتوج الجزائري من خلال المعارض والصالونات الدولية والإقليمية.

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأكثر من السابق يكتسب أهمية خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثر اقتصادي يساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. كما اتضحت أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تم التطرق إليها في هذا المبحث، إلا أنه رغم هذه الأهمية، فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ، لكن يبقى هناك إجماع على اعتماد وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أكثر الوسائل فاعلية في محاربة الفقر والبطالة والنهوض بالتنمية.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة

مع بداية القرن 21 اعترف قادة العالم بمشكلة الاستدامة العالمية، حيث أصبحت موضوع نقاش مشترك بين العلماء والمفكرين في مختلف بقاع الأرض، وقد أجمع العالم بمنظماته الدولية والإقليمية والحكومية منها وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، على ضرورة تحقيق تنمية مستدامة قوامها تضافر الجهود وهدفها إنقاذ البيئة والإنسان من أخطار الطبيعة وأخطار السلوك البشري غير المسئول، وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة في المحافل والملتقيات الدولية والمحلية منذ نشأة الفكرة في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للبيئة عام 1976 المنعقد في مدينة ستوكهولم وحتى الوقت الحاضر.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها فقد عرفت بالتنمية المتجددة والمستمرة والمتواصلة أو التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

يعتبر التعريف الذي ورد في **تقرير برندتلاند Brundtland** * "مصيرنا المشترك"، أول تعريف صريح ومؤسس للتنمية المستدامة، حيث عرفها هذا الأخير على أنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها"[1].

ويعرفها البنك الدولي عل أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن الاستدامة في رأس المال، حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[2].

كما **يعرفها Edoird Barbier** بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"[3].

1.اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص: 69.

[2] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص5.

[3]. Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008, P. 31.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

من خلال جملة التعاريف التي أعطيت لمفهوم التنمية المستدامة، يمكن أن نستنتج بعض الخصائص في النقاط التالية:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها. فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة: فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة؛
- واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية؛
- الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
- أنها تتميز بالتداخل والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛
- تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛
- للتنمية المستدامة بعد دولي حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة في إليها؛
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.

المطلب الثاني :أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى الأبعاد التي تشكل التنمية المستدامة.

الفرع الاول: أهداف التنمية المستدامة

بما أن التنمية المستدامة تهدف إلى المحافظة على البيئة التي يعيش فيها الإنسان وتتمحور حوله، لذا كان الهدف الرئيسي منها هو إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة، ومن خلال التدقيق في غايات وأهداف التنمية المستدامة نجدها تنطوي على جملة من الأهداف نذكر منها:

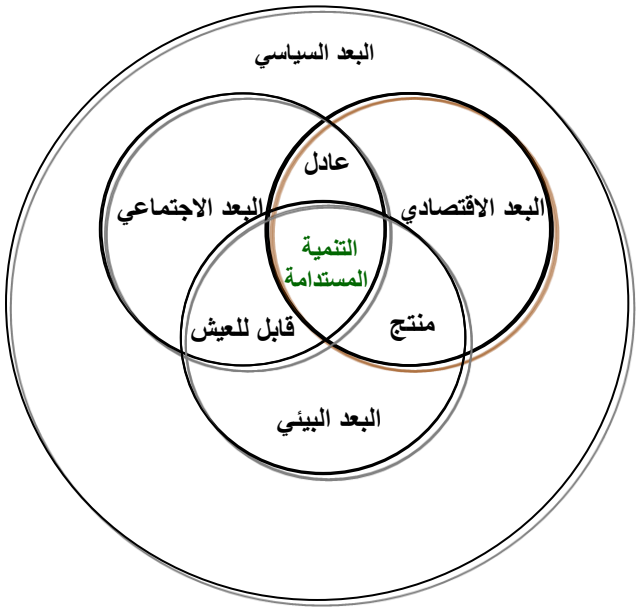
- تهدف الاستدامة الاقتصادية إل زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص؛
- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا من خلال ضمان الحصول على السكن المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة؛
- تساهم التنمية المستدامة في وضع الإستراتيجيات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدالة؛
- تهدف إلى إحداث التغيير الفكري والسلوكي والمؤسّسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية؛
- تهدف إلى توحيد الجهود بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق الأهداف والبرامج التي تساهم في تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية إزاءها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحقيق وضمان الاستغلال والاستخدام العقلاني لموارد ومنع استنزافها وتبديدها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذاك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة؛
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تتلاءم و إمكاناته وتسمح بتحقيق التوازن؛

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن جل الدراسات والأبحاث تشير إلي أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين أربعة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي والبعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي، وأخيرا البعد البيئي الذي يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها بالإضافة إلى البعد السياسي الذي يجسد الحكم الراشد وتحقيق الشفافية وهو الإطار الشامل لبقية الأبعاد الأخرى.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(1-3): أبعاد التنمية المستدامة



صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2008، ص: 872.

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد.

ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة -النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل- القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات

الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الاجتماعي والثقافي الذي يمثله الإنسان. لأن عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة.

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، نظرا إلى أن استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلبا على التنمية المستدامة .

رابعا. البعد السياسي للتنمية المستدامة

يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والبيئي.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغييرات نوعية على بعض المبادئ التي حددها جدول أعمال الأجندة21، المنبثقة عن قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992، وظهرت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمختصين لتتكيف مع الظروف الراهنة والاحتمالات المستقبلية المتعلقة بها؛ ويمكن إيجاز أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية[1]:

- **الإنسان هو محور التنمية المستدامة وأهدافها؛**
- **مبدأ اغتنام الفرص**: لتحقيق الربح للجميع ولكل الأطراف ذات المصلحة؛
- **مبدأ التعاون الدولي:** من أجل ترسيخ قيام نظام اقتصادي دولي عادل يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة كما لا يجب استغلال السياسات البيئية بشكل يعيق حرية التجارة الدولية؛
- **مبدأ الاستغلال الرشيد والعقلاني:** للموارد الأولية والطاقوية وعدم تبذيرها؛

[1] حميدة رابح، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص50-51.

- **مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية:** بحيث يجب توظيف الأموال الناتجة عن الدورات الاقتصادية والنشاطات التجارية بشكل استثماري مجدي اقتصاديا وملائم بيئيا ومنصف اجتماعيا؛
- **مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية؛**
- **مبدأ التعاون الدولي:** لبناء قدرات محلية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها؛
- **ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية وفرض ضرائب بيئية:** ذلك لان الملوث يجب ان يتحمل تبعات تلويثه للبيئة؛
- **مبدأ الحيطة والحذر:** لحماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور يجب الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على رسم سياسات واتخاذ إجراءات وقياسات احترازية احتياطية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول و المؤسسات؛
- **الالتزام بالمقارنة الحذرة:** على نطاق واسع ووفقا لقدرة كل دولة في ذلك من أجل حماية البيئة من التلوث والتدهور، فعندما تكون هناك تهديدات محتملة بحصول أضرار بيئية خطيرة غير قابلة للإصلاح يجب على الدول التصدي للأمر قبل وقوعه؛
- **مبدأ الوقاية:** وذلك بإدماج البعد البيئي من البداية كعنصر استراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية؛
- **مبدأ الملوث الدافع:** هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات و تدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤوليتهم تجاه ذلك؛
- **مبدأ التضامن:** ويكون بين مختلف الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، محليا ووطنيا دوليا و مؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية ؛
- **مبدأ التعاون والمشاركة:** بين الدول من أجل محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان وتقليص الفروق الاجتماعية حيث يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة؛
- **التعاون الدولي:** من أجل منع نقل المواد الملوثة للبيئة بشكل خطير والتي تشكل خطرا على صحة الإنسان من دولة إلى أخرى من خلال إبرام اتفاقيات جماعية صارمة وملزمة؛
- **مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية:** حيث يلزم هذا المبدأ باحترام العادات والتقاليد، المعتقدات والديانات لجميع الشعوب؛

- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** أي إلزام المؤسسات الدولية الدول والمؤسسات أن تكون ذات شفافية في تعاملاتها، وإعطاء التقارير الصحيحة لمختلف الأطراف ذات المصلحة المتعلقة بها.

المبحث الثالث: المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة

إن العلاقة التي تربط التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية هي علاقة وطيدة ووثيقة ولا يمكن تجاهلها أبدا، حيث أصبحت التنمية المستدامة تمثل إحدى القضايا المهمة بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية التي تسعى لتحقيق البقاء والاستمرارية وتحقيق الريادة، ومع تبني المؤسسة الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة ظهرت مفاهيم كثيرة ترتبط ارتباطا مباشرا بهذا المفهوم ومنها المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية والمؤسسة المواطنة...إلخ.

المطلب الأول: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة

إن ما يميز الوضع على المستوى العالمي في مجال التنمية المستدامة هو غياب الربط بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية، ومن بين ما ترتب على ذلك ظهور آراء تنادي بوقف التنمية أو تغيير اتجاهها تفاديا للإضرار البيئي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية؛ وعلى الرغم من ذلك، فانه مما لا جدال فيه أنه لا يمكن وقف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية، كما انه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية، وبالتالي بات من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم السياسات التنموية للدول وأصبح التفكير في الحلول اللازمة للمشاكل البيئية والاجتماعية ضرورة ملحة تلتزم بها كل الدول والحكومات وكذلك المؤسسات الاقتصادية[1].

ويرجع الاهتمام بالبيئة عالميا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب على ذلك من إحداث تلوث كبير لفت انتباه الكثير من المهتمين بهذا الموضوع حول العالم، فخلال تلك الفترة طرحت إشكالية جديدة تكمن في كيفية الحفاظ على البيئة في ظل وجود الخطر البيئي الناجم عن النشاط الصناعي والذي قد يترتب عنه كوارث تتعدى محيط المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها، وبغرض معالجة هذا الوضع المتدهور شرعت الدول والهيئات في العمل على متابعة أحوال البيئة على المستوى العالمي من اجل فهم الأخطار البيئية، وقد تم بلورة مجموعة من المنهجيات لتقييم وقع الأنشطة التنموية والتكنولوجيات المستحدثة بالذات على البيئة وبمعايير اقتصادية-اجتماعية، فنشطت الحكومات في إقامة أدوات ضبط الأحوال البيئية والرقابة عليها وإصدار تشريعات تحدد مستويات التلوث المسموح

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر2010-2011، ص 44.

بها وإجراءات الرقابة والعلاج. لكن هذا الوضع لم يحظ بموافقة المؤسسات الاقتصادية والإقبال عليه، ذلك أنه أدى إلى زيادة تكلفة تشييد وتشغيل المنشآت الصناعية وقد ترتب عن مثل هذا المواقف أن تخلت المؤسسات الاقتصادية عن مسؤوليتها اتجاه الحماية والحفاظ على البيئة لصالح الدول والحكومات لتصحيح الأخطاء التي تسببت فيها.

إن ما يميز المؤسسات الاقتصادية في ما يتعلق بالبيئة والأضرار التي تلحق بها من جراء ممارستها لأنشطتها الإنتاجية ينطبق أيضا على الوضع الاجتماعي خاصة في ما يتعلق بعلاقتها بعملها، ذلك أن التطور التكنولوجي الحاصل الذي تنسب إليه كل المشاكل البيئية هو أيضا سبب المشاكل الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وتوفير ظروف العمل المناسبة. فالسعي المستمر لتحسين مستويات الإنتاجية أدى إلى إعادة النظر في أنماط العمل داخل الورشات، مما ترتب عنه تغير ظروف العمل ومنه ظهور اعتبارات جديدة تربط العلاقة بين المؤسسة وعمالها، مما نجم عنه مسائل اجتماعية لم تكن معروفة من قبل تبني المؤسسات للفكر التايلوري والفوردي في الإنتاج[1].

ولكي يتم تصحيح هذا الوضع اقتصاديا، فإنه يتعين على المؤسسات تغيير نظرتها للعالم وذلك بتقليل الاهتمام بالاعتبارات التي تركز على الأرباح والخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الأجل الطويل ويكون ذلك بانتهاج توجهات تحتوي على المزيد من الممارسات الأخلاقية والصديقة للبيئة والأكثر عدالة اجتماعيا.

ولقد سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتحقيق توفيق بين المعتقدين وتغيير توجهات المؤسسات التي أصبحت تتحلى بتصرفات مجتمعية حيث أصبحت أحد أكبر الأطراف الفاعلة في المجتمع وان مهمتها لم تعد تكمن في توزيع الأرباح على حملة الأسهم فقط ولكن أيضا تتحمل مسؤوليتها المجتمعية في إنتاج وتوزيع ثرواتها على مختلف الأطراف ذات المصلحة وتولد عن ذلك أن أبدت المؤسسات خلال التسعينات من القرن الماضي استعدادها على أن تكون مشاريعها الاقتصادية مسئولة اجتماعيا. وقد بادرت بعض كبريات الشركات العالمية إلى إنشاء مديريات مركزية للتنمية المستدامة والتي تقوم بتبرير ممارسات المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة.

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

[1] المرجع السابق، ص 45.

ومن هذا المنطلق، فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها، وجب عليها أن تأخذ المجتمع الذي تنشط في وسطه بعين الاعتبار وهذا بعيدا عن الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين[1].

المطلب الثاني: التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الإقتصادية

يعتقد الكثير أن انتهاج التنمية المستدامة من طرف المؤسسة الاقتصادية فيه من الصعوبات الاقتصادية ما فيه، ولا يعتبر خيار من بين الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية وأبعد من ذلك فهو غير مفروض عليها. إلا أن اختيار انتهاجه من طرف المؤسسة يمنح لها جملة من المزايا شريطة أن تستطيع المؤسسة الاستفادة من الفرص التي قد تمنحها، وتعتبر بالنسبة للمؤسسة أحد الوسائل التي تسمح لها بإعادة تحديد إستراتيجيتها الطويلة المدى، والتي تحقق لها التميز عن غيرها وتحسن تنافسيتها وهي بذلك أحد عناصر التموقع الاستراتيجي على الأجل المتوسط والقصير، ويتمثل ذلك في مايلي[2]:

1. التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء: إن إدماج التنمية المستدامة في طرق و أساليب سير المؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر ويسمح لها مع مرور الوقت الحصول على أثار ايجابية تسمح بتحقيق و تلبية الاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

2. الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على الإدارة الشاملة والطويلة الأجل وهذه الأخيرة ترتكز على مبدأ التحسين المستمر لكل جوانب نشاط المؤسسة.

3. تثمين جميع موارد المؤسسة: لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة وعليه على مسيري المؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شأنها ان تشبع رغبات كل العمال ورغبات المؤسسة. ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة، تشجيع الابتكار، تثمين وتحويل الخبرات للآخرين كل هذه الأمور من شانها ان تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.

---

[1] المرجع السابق،ص 74.

[2] بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص149-152.

4. التنمية المستدامة عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة: تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام وتطبيق التنمية المستدامة وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ضل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون ذلك بتطبيق سياسة التنمية المستدامة؛ ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة مراعاتها والتي من شانها أن تحقق لها بقائها ما يلي:

- الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات المجتمع من جهة والأداء البيئي والاجتماعي من جهة أخرى.

5. الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية: الفعالية البيئية هي طريقة عملية والتي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من اجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال مردودها البيئي.

إن الفعالية البيئية هي طريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي إن تشجيع الفعالية البيئية يكون بان تنتج أكثر بموارد اقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى إعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتج وإنتاجه وكذلك بتفادي تبذير الموارد وبتفادي التلوث. إن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون باحترام التشريعات والقوانين فقط فهي أيضا أداة تربط بين الأداء البيئي والمردود المالي فتحسين طرق الإنتاج من شانه أن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية.

6. التحكم في التكاليف: إن المؤسسة التي تحقق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك.

إن التحكم في التكاليف يتعدى الجانب البيئي فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية للتنمية المستدامة بإمكانها أن تتحكم في التكاليف الاجتماعية ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على عملية التحسين المستمر.

7. التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج: إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بان تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع وعليه يجب أن تتصرف تصرفا مسئولا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل الأطراف ذات المصلحة وهي تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقيم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية ولكن على أساس مجموعة من البيانات واسعة المجال وأهمها المساهمة في خلق مناصب العمل والمساهمة في الحياة الاجتماعية خاصة المحلية وغيرها...

8. مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات: تحاول الهيئات المالية خاصة منها المقرضة مراعاة الاهتمامات الاجتماعية و البيئية بالنسبة للمؤسسة التي تتعامل معها وهذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة كما أصبحت بعض المؤسسات المالية تمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة[1].

المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية

إلى جانب التقارير والقوائم المالية التقليدية التي تعكس النتائج الاقتصادية للمؤسسة، أصبح هناك "تقرير عن التنمية المستدامة" وكذلك" تقرير حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية" تعده المؤسسة الاقتصادية، والذي يعكس النشاطات والمساهمات التي قامت بها في سبيل خدمة المجتمع وحماية البيئة، ومن شأن هذا الاهتمام أن يجعل المؤسسة ترتقي لتصبح " مؤسسة مواطنة Enterprise Citoyenne" تهتم بتطوير وتنمية المجتمع والبيئة معا وخدمة مصالحها في نفس الوقت للوصول إلى الريادةفي مجال أعمالها.

الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

بدا الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية من خلال المحاولات المتعددة والمختلفة لاستعراض نماذج خاصة لقياس الأداء الاجتماعي للشركات، كما أن المسؤولية الاجتماعية تعكس مبدأ الشائع في مجال الأعمال والذي يشدد على أن المؤسسات والشركات يجب أن تقوم بإدارة أعمالها بشكل فعال وأخلاقي على كافة المستويات مما يعزز أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. كما أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون هي مصدرا للفرص والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية

على عكس ما يشاع بأن المسؤولية الاجتماعية توجه حديث النشأة، إلا أنه عند دراسة تطور هذا المفهوم نلاحظ قدمه، حيث كان شائعا في أمريكا تحت مفهوم "العمل الخيري للمؤسسات"، وفي النصف الأول من القرن العشرين بات معروفا بشكل واضح. و لحد الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود وقاطع يكتسب صفة القبول، فقد تعددت المبادرات في محاولة تحديد تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية، وهذا الاختلاف راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة وكذا نطاق نشاطها ورأسمالها، فهذه المسؤولية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة ومتطلبات المؤسسة بالإضافة إلى متطلبات المجتمع حسب التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

[1] نفس المرجع ،ص 151.

يعرف **البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد[1].

وتعرفها **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** على أنها" التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف"[2].

وتعرف بأنها التزام منظمات القطاع الخاص بنشاطات اقتصادية، اجتماعية، وبيئية لصالح المجتمع دون مقابل ربحي وبالتكامل مع جهود القطاع الحكومي[3].

وتعرف أيضا بأنها: "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم[4].

ولكن هذا لا يمنعنا من تبني مفهوم بسيط للمسؤولية الاجتماعية، حيث يمكن اعتبارها بأنها الإدماج المتوازن للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أنشطة المؤسسة.

ثانيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للؤسسة الاقتصادية ومعوقاتها

1. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

من أجل نجاح الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية لا بد من توفر مجموعة من المبادئ، التي نذكر من أهمها[5]:

- ❖ احترام اللوائح (الموضوعة من طرف المؤسسة) والقوانين (الموضوعة من طرف الدولة)؛
- ❖ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح مع المؤسسة (الأطراف الآخذة)؛
- ❖ الشفافية في التعاملات؛
- ❖ تبني التنمية المستدامة؛

---

[1] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر،2007، ص80.

[2] ..Marie-Françoise Guyonnaud et Frédérique Willard, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France : ADEME, Mars 2004, P.05.

[3] **إرجع إلى** عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص12. **بالإضافة إلى** ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص27.

[4] طارق راشي، **دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال**، الورقة البحثية المشارك بها ضمن المحور الثامن في إطار فعاليات المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي المنظم بعنوان: "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، إسطنبول/ تركيا، 2013، ص 3.

[5]. Jean Marie (2009),la responsabilité sociale des entreprises, http :// www .acifrancecom/w eb/, p 02 ,le 18-12-2011, 09 :27.

- ❖ الالتزام بأخلاقيات الأعمال؛
- ❖ العمل بمبادئ حقوق الإنسان.

2. معوقات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

هناك أسباب عديدة تعوق انتشار تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، من بينها:

- **عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة:** فمن الملاحظ من خلال الدراسات المهتمة بهذا الموضوع أن عدد المؤسسات المتبنية لهذا الاتجاه قليلة مقارنة بعدد المؤسسات الناشطة؛
- **غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات:** فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى تكون فعالة فإنها بحاجة إلى أن تأخذ شكلا تنظيميا مهيكلا، مبني على خطة وله أهداف محددة؛
- **غياب ثقافة العطاء للتنمية:** حيث أن معظم جهود المؤسسات تنحصر في أعمال غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء، توفير الملابس وغيرها...، دون التوجه نحو مشاريع تنموية تغير جذريا المستوى المعيشي للفقراء.

ثالثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

إن الاهتمام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في حدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسة الاقتصادية في علاقتها بمجتمعها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لها وللمجتمع والدولة ككل ويمكن إيجازها كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (1-9): أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية

بالنسبة لـ	الأهميـــة
المؤسسة الاقتصادية	▪ تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم؛ ▪ تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن ▪ المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛ ▪ من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛ ▪ تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛ ▪ كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور وتحسين ممارسات إدارة المخاطر من جراء تبني هذه المسؤولية.
المجتمع	▪ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

الدولة	▪ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛ ▪ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛ ▪ الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية. ▪ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛ ▪ يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛ ▪ المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار .

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان، 2005 ، ص:52

الفرع الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

سيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في الفصل الثاني نظرا لأهميتها البالغة واعتبارها مضمون موضوع الدراسة.

المطلب الرابع: الحوار مع الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة الاقتصادية

إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات يجب أن يحفزها على التحاور والإعلام. فهي بذلك مطالبة على إشراك الأطراف ذات المصلحة في هذه العملية. إن المقصود بهؤلاء الأطراف هم كل الأشخاص والجهات التي تربطها بالمؤسسة مصلحة سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر. وهم العمال، الزبائن، الموردين، النقابات، المستهلكين، البنوك والمجاورين للمؤسسة.

إن هؤلاء الأطراف ينتظرون من المؤسسة الاقتصادية أسلوب جديد في الاتصال ويكون ذلك بالحصول دون عناء على المعلومات "الشفافية"، وبذلك يمكن للمؤسسة أن تستفيد من ذلك بحيث تعلن للجميع أن نشاطاتها تخدم مصلحتهم في ظل تبني المؤسسة للتنمية المستدامة فتحقق بذلك الشراكة والثقة في آن واحد، والجدول الموالي يبين الأطراف ذات المصلحة التي تتعامل معها المؤسسات وتوقعاتهم المنتظر تقديمها لهم من طرف المؤسسة الاقتصادية.

جدول رقم (1-10): أمثلة عن توقعات مختلف الأطراف ذات المصلحة من المؤسسة الاقتصادية

الأطراف ذات المصلحة	الجانب الاقتصادي	الجانب الاجتماعي	الجانب البيئي
المساهمون والملاك	النتائج المالية	التحكم في مخاطر المرتبطة بصورة المؤسسة، توقع وتسيير المخاطر	التوقع والتحكم في المخاطر، الشفافية
السلطات العمومية	المساهمة في الثروة الوطنية والمحلية	احترام القوانين المتعلقة بتشريعات العمل	احترام التشريعات والقوانين
البنوك وشركات التأمين	الاستمرارية ،ضمان الإمداد بالاحتياجات من رأس المال المتداول، رسوم الترميم	توقع الاحتياجات بإعادة التصنيف لأجل التقليل من التكاليف، حوادث العمل	التحكم في المخاطر البيئية وتأثيراتها المالية وحوادث العمل بما في ذلك المقاولين من الباطن
العمال و النقابات	العدالة الاجتماعية، الأجور	التحفيز، الاستشارة الداخلية، التكوين، تطوير قدرات ومهارات العمل	احترام البيئة المحلية
الزبائن	الضمان، الجودة	الأخلاق، الآداب، التجارة العادلة	استهلاك الموارد
الموردون	علاقات شراكة طويلة الأمد	التمسك بالحاجات الأخلاقية	نمذجة الخصائص الفنية
المناولون	المكافأة العادلة، الإعلام بتوجهات وآفاق التطور واستمرارية التعاون	نمذجة المتطلبات المتعلقة بشروط الإنتاج وطرق الرقابة والمراجعة	التعريف الواضح بالمتطلبات البيئية بخصوص المنتجات وسيرورة العمل
الموزعون	التحكم في تكاليف الإنتاج والهوامش	تطوير المنتجات الأخلاقية	اختزال نفايات التغليف أثناء النقل، والأخذ في الحسبان الجوانب البيئية
المنافسون	المقارنة الرجعية	احترام شروط المنافسة، الأخلاق، غياب الإغراق الاجتماعي	احترام قواعد الحماية
الهيآت المحلية والإقليمية	بقاء واستمرارية المؤسسة	الأخذ في الحسبان احتياجات المجتمع المحلي والمشاركة في لحياة المحلية، توفير فرص العمل	الإعلام والشفافية، الحد من الأضرار البيئية
المنظمات غير الحكومية	عدم تبييض الأموال، العمولات والرشوة	احترام حقوق الإنسان، المواثيق الدولية والشفافية	الالتزام بالحد من الآثار البيئية

Source : Marie-Françoise Guyonnaud, Frédérique Willard, **Synthèse Documentaire sur: le Développement Durable Du Management Environnemental au Développement Durable Des Enterprises**, Agence de l' Environnement et de le Maitrise de l'Energie ADEME, Mars 2004, P.10-11

المطلب الخامس: أثر تبني التنمية المستدامة في تطوير تنافسية المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية إذا ما تبنت فلسفة التنمية المستدامة فإن ذلك سيعزز من سمعتها وعلامتها التجارية، كما أن ذلك سينمي درجة الرضا لدى أصحاب المصالح من خلال الاستماع لأراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة مما يعزز حصتها في السوق. ويظهر ذلك من خلال دمج أبعاد التنمية المستدامة الأساسية في الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية، وفي ما يلي بعض العناصر الفعالة في كل بعد على حدا[1]:

الفرع الأول: أثر البعد الاقتصادي على تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

إن ضمان البقاء والنمو والاستمرار في السوق متوقف على امتلاك مزايا تنافسية حقيقية يصعب تقليدها ومحاكاتها من قبل المنافسين ولذا تسعى المؤسسة دوما إلى تطوير المزايا التنافسية الحالية وهذا من خلال اكتشاف آليات جديدة للمنافسة وتطبيقها على السوق وهذا بالاعتماد على الابتكار الذي يتمثل في التحسينات المستمرة وتقديم أداء أفضل للعمليات ومن بين العناصر الأساسية في هذا البعد نجد:

- **الأعمال الابتكارية والإبداعية خاصة في الجانب التكنولوجي:** تتعامل المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر مع ظروف بيئية تتسم بالديناميكية، وإزاء هذه التغيرات تتجه معظم المؤسسات خاصة التي تحتل الصدارة في مجال أعمالها إلى تغيير توجهاتها الإستراتيجية الحالية وتبني توجهات ابتكاريه جديدة بشأن عملياتها الرئيسية، تساهم من خلالها في تقديم الأفضل لعملائها وبصورة أسرع من المنافسين مما يمكنها من زيادة مبيعاتها وأرباحها والحفاظ على حصتها السوقية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية هامة على المدى البعيد.
- **التفكير الاستراتيجي:** إن تبني الفكر الاستراتيجي من طرف المديرين يمكنهم من الحفاظ على القدرة التنافسية لمؤسساتهم في ظل ظروف بيئية متغيرة باستمرار ولهذا يجب على المؤسسة امتلاك التفكير الاستراتيجي البناء الذي له إمكانية الاستقطاب، التحليل، التدقيق، والتمحيص فيما هو موجود داخل وخارج المؤسسة، والإجابة على مدى إمكانية التوافق بينهما من اجل استغلال الفرص المتاحة أمام المنظمة وكذا السبق في ذلك وتضييعها على المنافسين.

[1] عربوة محاد، أهمية دمج أبعاد التنمية المستدامة في استراتيجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطوير واستدامة ميزتها التنافسية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد2، 2011، ص ص: 98-101.

الفرع الثاني: أثر البعد الاجتماعي على تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي كثر تداولها في المجال الاقتصادي الدولي في الوقت الحاضر، إذ اتسع دور المؤسسات في تركيزها على الجانب الاقتصادي ليشمل جوانب التنمية الاجتماعية، إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح مرتبط بشكل وثيق بالإصلاح الاقتصادي الذي يظم في طياته مفردات هامة مثل التنافسية، الفائات والتنمية المستدامة.

- **المسؤولية الاجتماعية وتنمية الميزة التنافسية:** من المعلوم أن الشركات التجارية والاقتصادية والمالية سواء منها الوطنية والدولية على حد سواء ليست بشركات خيرية وهاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية، كما أن الدور الأول الذي تلعبه هذه الأخيرة كمصدر للثروة وتوليد فرص العمل يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية والبيئية، فقد أشار الكثير من الاقتصاديين ألى أن النمو الاقتصادي ليس له قيمة إلا إذا ارتكز على أخلاقيات تمنح الغايات البشرية أهمية وأولوية مطلقة، إذن فالاقتصاد يجب أن يكون في خدمة الإنسان والغاية الاقتصادية للمؤسسة لا تتجرد من هدفها الاجتماعي والبشري

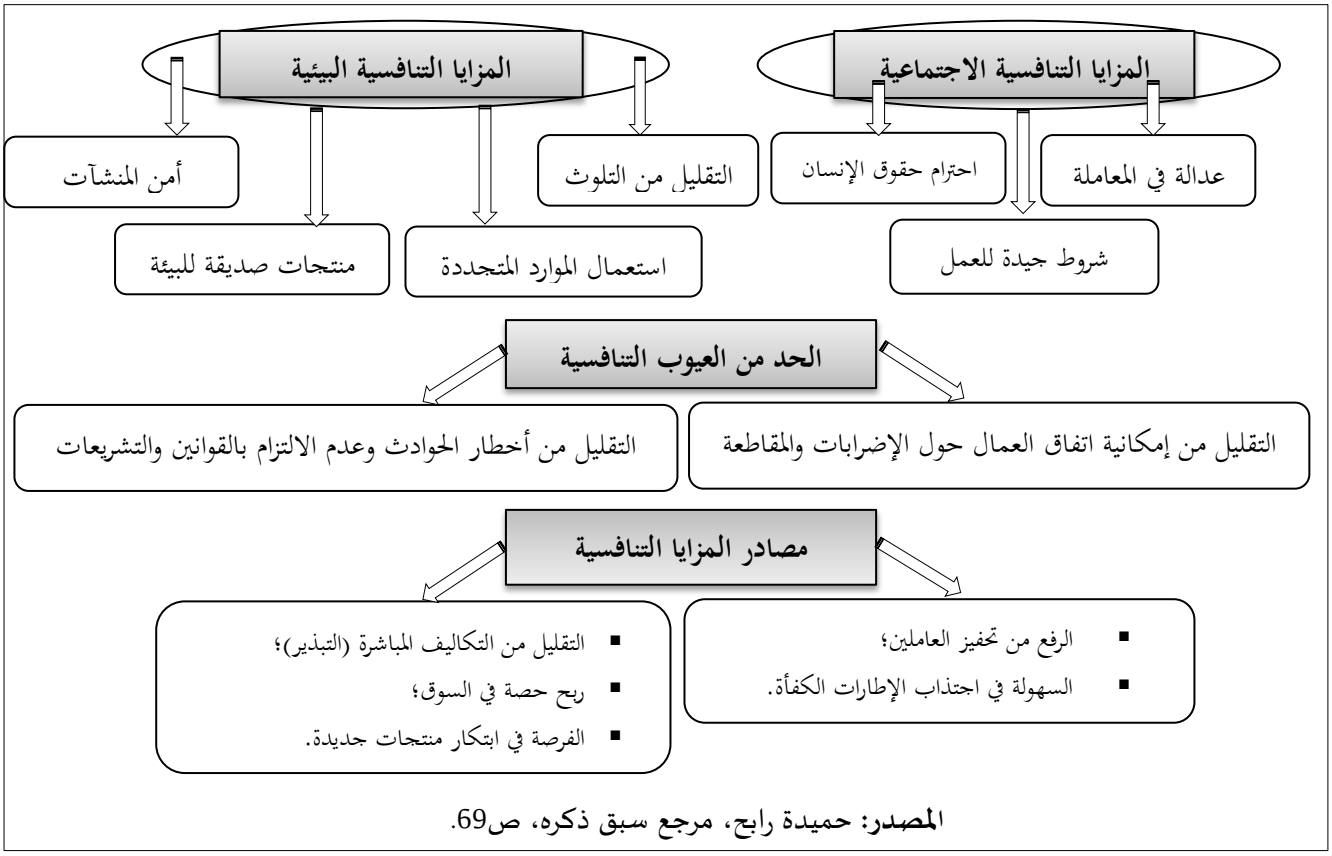
إن منهج التنافسية المسئولة يعزز الأداء التنافسي المستدام من خلال الربط بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستراتيجيات التنفيذية لتقليل التكاليف وتحسين العلاقات والعائد من العملاء وتحسين وضع المؤسسة بين المنافسين؛ لذلك يمكن اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية لها دور في خلق العديد من المزايا التنافسية لصالح المؤسسات.

الفرع الثالث: أثر البعد البيئي على تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الرائدة أن عملية الجودة والاستمرارية في تطوير منتجاتها وبيئة العمل لديها من المبادئ الرئيسية لمنهجية العمل فيها والتي لا يمكن الحياد عنها، وخصوصا فيما يتعلق بالجودة فإن المؤسسة تضع جل اهتماماتها في كل ما يعود بالنفع على شركائها وعملائها، وعليه فانه يجب عليها انتهاج سياسات مستدامة في النمو وهدفه الدائم فيما يتعلق بمنتجاتها وخدمتها ان يكون المستهلك هو المنتفع الأول والأخير، كما يجب على المؤسسة أن تسعى في المحافظة على عملائها وتحقيق رضاهم مع استمراريتهم معها في جميع أنشطتها، كما يجب أن تكون إستراتيجيتها في قطاع الأعمال هي التقليل من التكلفة مع المحافظة على الجودة والتي تعود على المدى الطويل بالنفع والربحية على الشركة والعميل معا، وهذا من خلال تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة كنمط إداري والذي سيلبي بالتالي جميع احتياجاتها.

والشكل التالي بين أهم المزايا التنافسية التي تحققها المؤسسة في الجانبين الاجتماعي والبيئي:

الشكل رقم(1-4): أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية في المؤسسة الاقتصادية



المصدر: حميدة رابح، مرجع سبق ذكره، ص69.

خاتمة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، وكخلاصة لما سبق يتضح عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه يوجد إجماع عالمي حول أهميتها في النهوض باقتصاديات الدول وتكمن أهميتها في الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة والتي يمثل بعضها نقاط ضعف ومعيقات لها بالإضافة إلى مشاكل خارجية تهدد استمراريتها وتحد من أدائها؛

لذلك تسعى الدول إلى ترقية هذا القطاع لما له أهمية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع توجه جديد هو التركيز على الجوانب البيئية والاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية، تحقق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعي والبيئية مجموعة من المزايا التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية. لان تبني أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة لم يبقى خيار أمام المؤسسة الاقتصادية بل أصبح ضرورة حتمية يفرضها تدهور الأوضاع البيئة والتشريعات التي سنتها الحكومات والهيئات العالمية، لذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجعل من التنمية المستدامة كفرصة يجب اغتنامها وليس كتهديد يحد من تطورها.